

معركة بلا خاسرين

* بعد أيام من شن الطائرات الأمريكية غارات على جنوب العراق إثر دخول القوات العراقية إلى مدينة (أربيل) في الثلاثين من آب (أغسطس) 1996 وجدت نفسي في مواجهة أسئلة لم تكن لتبقى من غير جواب، خاصة أن الأسئلة جاءت من أفراد الجالية العراقية الذين استضافوني في لقائين موسعين جريا في عمان .. وتدفتت الأسئلة مريرة وحائرة من نوع : مالذي حل ببلادنا ؟ والى أين ستمضي أحداث العراق في الأتي من الأيام بعدما هطل على أهلنا من جديد مطر أسود كانت تحمله الطائرات الأمريكية التي استبدت بسماء العراق ..؟ وتوالت الأسئلة على النحو الآتي :

* هل أن ما يجري هو سيناريو متفق عليه أم أنه إخلال بوضع قائم ستترب عنه نتائج خطيرة أخرى ؟

* هذه معارك التزم فيها كل طرف بمقدار ما هو متاح له في الحركة، لقد جرى كل شيء بحساب شبه دقيق، كأن خارطة أدوار مكتوبة قد وُزعت على الجميع فالتزموا بها، مع أن توزيع الأدوار لم يكن مدوّنًا، ولم يكن جزءً من عهد مكتوب، لكنه كان نقطة التقاء في الأهداف والمصالح .. أدرك جميع الأطراف مقدار المسموح لهم بالحركة فيها بحيث لا يضطرون الأطراف المقابلة إلى منعه أدوارهم أو تعطيلها .. لقد تنازل الجميع بقدر ما .. وتقدموا بقدر ما .. وتراجعوا بقدر ما ..

والمثير أن هذا كله قد جرى وسط الحريق .. وهو حريق من حجم متوسط كان عدد الذين احترقوا فيه قلة .. بقيت الأكثرية واحتفظ اللاعبون الأساسيون بمواقفهم مع بعض التحسن فيها وقد اتخذت خطوات المتنازعين هذه السهمة لسبب بسيط وخطير في آن معاً .. وهو أن المعركة الكبرى لم تبدأ بعد، وان ما جرى هو مقدمة لمرحلة أكثر تعقيداً في الصراع .. وكأن المطلوب أن يخرج الجميع في حالة سليمة حتى يكونوا مستعدين لخوض معركة أكبر. إننا إزاء حشد من المنتصرين .. إذ لا يُعقل أن يبقى الخاسر الوحيد في هذه الصفحة من الصراع هو جلال الطالباني عدا عن بضع عشرات من عناصر المعارضة العراقية وحسب .. ؟

كل طرف حصل الآن على موقع مُحسّن .. وهذا بحد ذاته دلالة على الاستعداد لمعركة أكبر .. فقد حقق الرئيس صدام حسين نصراً لم يعرفه منذ انتهاء الحرب مع إيران وليس من طبيعته أن يكتفي بما حققه، أنه سيتقدم في اتجاه ما لاستثمار ما أنجزه وجعله مرتكزاً لمكسب سياسي وعسكري أكبر .. وسجل الرئيس الأمريكي نقاطاً انتخابية في معركة سهلة لم تخسر فيها الولايات المتحدة دماً أو مالاً .. أما تركيا فكانت تشعر بالنشوة في المرحلة الأولى من معركة كردستان بعد أن هُزم جلال الطالباني حليف حزب العمال الكردي وانفتح الطريق أمامها للضغط على عبدالله أوجلان زعيم حزب العمال الكردي في تركيا .. وتمهد سبيل عقد صفقة المليارين التجارية مع بغداد .. وسيطر مسعود البارازاني وحده لأول مرة في التاريخ على معظم مناطق كردستان في هذه المرحلة على الأقل .. حتى إيران لم تكن خاسرة في هذه المرحلة بعد أن تحاشت التورط في الصراع وقدمت نفسها ملاذاً آمناً للجياح واللاجئين .. وعندما نجد أن هناك أكثر من منتصر .. وأكثر من نصر .. فهذا يعني أن معركة كبرى ستقع .. وان المنتصرين سيصطدمون بعضهم ببعض الآخر .. فكل ما جرى هو توزيع المقاعد أمام المسرح .. وإعداد ميدان الرماية وعلينا أن نراقب بحذر ودقة .. وسنرى .

* ثمة نموذجان في الاختيار: الأول هو الاسترخاء وإظهار المرونة بعد تحقيق قدر من النجاح .. والثاني هو عدم الاكتفاء بنجاح جزئي والاندفاع للانتقام وإنزال الأذى بالخصوم واستعادة الهيبة بالقوة .. والسؤال هنا .. أياً من النموذجين سيختار .. هل سيقبل النموذج الأول ويعلن إنهاء حالة الطوارئ المستمرة منذ ثلاثة عقود في البلاد ويرتضي بالديمقراطية البرلمانية وحرية الأحزاب ما دام قد قبل بالتحالف مع أعرق الأحزاب الكردية التي ناصبته العداء أكثر من عشرين سنة، وهل سيسمح بحرية الصحافة واستقلال القضاء، ويعلن مصالحة وطنية ويطلق مبادرات في العلاقة مع الجيران ويعمل على بناء مصداقية يمكن أن تستعيد في بضع سنوات ثلاثة ملايين عراقي يهييمون في المنافي .. أم أنه سيذهب إلى الخيار الثاني .. خيار التحدي والسعي لتحويل المكسب الجزئي إلى مكسب شامل، وهنا فإن خياراته ستكون أولاً في إيجاد وضع موالٍ في كردستان ومراكز نفوذ كبيرة فيها إلى جانب تصعيد التحدي مع الولايات المتحدة من خلال صراع الإيرادات حول منطقة الحظر الجوي، فيحاول فعلياً إسقاط طائرة أمريكية وتحمل نتائج ذلك بعد أن التزم معنوياً بإسقاط أية طائرة تخترق أجواء العراق .. أم أنه سيعمل على كسر الحظر المفروض على حركة القوات البرية الذي يلزمها منذ تشرين أول "أكتوبر" 1994 بالبقاء بعيداً عن الحدود مع الكويت، وفي هذه الحالة فإن على قطعات الحرس الجمهوري أن تندفع إلى مواقع قريبة من تلك الحدود، وهل سيواصل حركته لكسر خط الحدود الجديد الذي اعترف به في صفقة عقدها مع وزير الخارجية الروسي السابق اندريه كوزيريف نهاية 1994 ولكنه لم يكن راضياً عنها وظل يعاملها كجزء من شروط الإذعان .. وإذا كسرهما هل سيكون الهدف السيطرة على جزء من ميناء أم قصر الذي اقتطعته الحدود الجديدة؟.

وهناك خيار ثالث هو محاولة المزج بين الخيارين، فيأخذ من النموذج الأول ما يحاول تهدئة الجيران به ويهمل كل ما يتعلق بالداخل، ويأخذ من الثاني كل مدياته عدا عبور الحدود مع الكويت مجدداً .. فيسقط طائرة أمريكية ويكسر الحظر البري على حركة القطعات العسكرية ويفرض نفوذاً دائماً في المنطقة الكردية، وسيطالب الآخرين عندئذ بالنظر إلى خطواته على أنها جزء من سياسة داخلية تجري ضمن الإقليم العراقي .. وسينتظر مواقف مماثلة أو تزيد عما ظهر في تفاعلات معركة كردستان حتى الآن.

يبدو جلياً أن البقاء في الحكم هو الأولوية المطلقة لدى الرئيس صدام ، غير أن من المستحيل بلوغ هذه الأولوية من غير إعادة ترتيب نتائج حرب الخليج، إذ ثمة آثار سياسية وعسكرية وعملية تترتب على الهزيمة في الحرب، وبقاؤها واستمرارها يؤدي إلى تآكل السلطة وتلم هيبتها وبالتالي يصبح التخلص منها توطئاً لهدف البقاء في الحكم .. وإذا ذهبنا إلى ما هو أعمق من ذلك لوضع هذه الحالة في مسار تقييمها التاريخي، سيكون متاحاً رؤية الآتي: ثمة أرض وطنية نقصت، وسيادة سياسية على الأرض تآكلت، وثمة خضوع لوصاية ورقابة لم يقع مثيلها على أي بلد آخر في العالم، وحصار اقتصادي مستمر منذ ست سنوات، وعزل دبلوماسي وسياسي .. وكل ذلك من نتائج الهزيمة في الحرب، وقد وقع في ظل حكم الرئيس صدام نفسه .. فهل تُصح هذه الأوضاع في ظل حكمه أيضاً وبالتالي يستطيع مواجهة هاجس التاريخ بالبرهنة على أن ما ضاع من يديه سيعود بيديه أيضاً .. ليسد الطريق على من يأتي بعده ويقدم نفسه بديلاً للإنقاذ ويعيد للعراق بعض ما خسره سياسياً واقتصادياً ومعنوياً في ظل هذا الحكم .. ؟

إن من يعرف صدام حسين يستطيع الاستنتاج سريعاً بأن هذا الهاجس يشغله ويؤرقه .. ومن هنا تبدو الأولوية المطلقة فعلاً هي التحرر من نتائج الحرب وآثار الهزيمة السياسية والعسكرية.

دعونا نتساءل، هل بمقدوره أن يحقق بيسر مماثل لما جرى في المرحلة الأولى من معركة كردستان مهماته الأخرى في إنهاء الحصار الاقتصادي ويعيد رسم الحدود ويستعيد ما أقتطع من ميناء أم قصر وينهي العزلة السياسية ويستعيد مكانة العراق في سوق النفط العالمية، ويتخلص من الوصاية على البلاد والحظر الجوي في سمائها ويفرض وضعاً يتحرر فيه هذا الجيل والجيل الذي يأتي بعده من عقوبة التعويضات التي تنتظره ..؟

إن ما تخسره في أسابيع من الحرب تحتاج إلى سنين طويلة لاستعادته في السلم، وبما أن الحرب ليست وسيلة العمل المتاحة الآن أمام الحكم في العراق فإن بلوغ سلسلة معقدة من الغايات على هذا المستوى ليس مستحيلاً ولكنه ليس ممكناً في ما تبقى من سنوات قليلة في قعر هذا القرن ..

في العراق أزمة معقدة، يندر أن تحصل في دولة ما دون أن تتمخض عن نتائج مدمرة، هذه الأزمة تتعلق بتلاشي الآمال، أيه آمال كانت، خاصة عندما يتعلق الأمر برفع الحصار، لا أحد في العراق يتوهم اليوم أن ذلك ممكن ومتاح وأنه مناط باليات فرق التفتيش أو أنه غير مرتبط بوضع سياسي. وهناك أيضاً تلاشي الأمل بحدوث تغيير في النمط السياسي السائد، سواء كان التغيير بأسلوب الانقلاب، أم التغيير من داخل الحكم نفسه، بحيث تجري عملية انقلاب

قيصرية على الذات لتحل التقاليد الديمقراطية بدل النمط السائد، وأذكر أنني كنت أحد الذين تمنوا على الرئيس صدام بعد الحرب أن يقود انقلاباً بنفسه يقوم على ثلاثة عناصر: الأول إنهاء حكم العائلة وإحلال حكم يقوم على المشاركة.. والثاني: إنهاء دور المؤسسة الأمنية وإحلال أدوار مؤسسات جديدة كالبرلمان والقضاء والصحافة تحت مظلة دستور ضامن للحقوق والواجبات.. والثالث: التخلي عن الحراس القدامى الذين برهنت أحداث ربع قرن من تاريخ العراق أنهم فشلوا في إسداء النصيحة والإتيان بأعمال صحيحة وانهم يتحملون أوزار الكوارث التي حلت بالعراق، وستؤدي إزاحتهم إلى تغيير تلقائي في الأفكار وإحلال بدائل سريعة جديدة.. غير أن ذلك النداء ذهب أدراج الرياح، يومئذٍ، وما زال حتى الآن عسير التحقق، في ظل قيادة تتخوف من الديمقراطية السلمية قدر تخوفها من الانقلاب العسكري المدبر وتعتقد أن الديمقراطية هي (انقلاب سلمي).

إذن، هناك حالة انعدام بالأمل في المستقبل، في الأمل الاجتماعي، في آمال الأسرة، في آمال الشباب، ولنا أن نخيل أزمة مجتمع يعيش بلا أمل، حتى قيادته السياسية التي تتولى شؤون البلاد تغرف هي الأخرى من بركة اليأس نفسه على نحو مماثل لما يفعله العوام.. ولذلك فإن مثل هذه الحالة قد تنتج أكثر مما ظهر حتى الآن، لا بل إن اليأس لم ينتج ما يكفي من الغضب والتدمير، وحل بديلاً عنه سكونٌ وذهولٌ وترقبٌ.. ولا أبالغ إذا قلت إن ما يظهر عليه الرئيس صدام من صبر وانتظار هو حالة لا تنسجم مع طبيعته ولا مع حالة اليأس وانعدام الأمل، فمن يقرأ خطابه في السنتين الماضيين يراه مستغرباً في مناجاة التاريخ وهو الذي كان يريد على الدوام الموازنة بين ذراع السلطة، وذراع التاريخ، وإذا كان لأحد الذراعين أن يميل على حساب الآخر فإن الرجحان كان دائماً للذراع السلطة.. أما أن يلوذ بالتاريخ وأحجيته ورموزه وأساطيره وما يبعثه ذلك من أمل أو يوحى به من قوة، فإنه سلوك يعكس تحولاً في أدائه السياسي وقد يكون مجرد تحول مؤقت.. لقد هرب صهره ولم يفعل شيئاً، وفشلت محاولة عبور الحدود مع الكويت في تشرين أول أكتوبر 1994 ولم يفعل شيئاً، وأرغم على قبول كل ما رفضه من قرارات مجلس الأمن وإجراءات فرق التفتيش ولم يفعل شيئاً، وهاجمت إيران قواعد المعارضة الإيرانية في العمق العراقي ولم يرد عليها، وعُزل عن حضور مؤتمر القمة العربي في القاهرة ولم يتجاوز رده غير خطاب محشو بعبارات الاستياء.. وما أكثر ما هدد وتوعد دون أن ينفذ تهديداته..

لذلك كله، كان صدام حسين في حاجة لإظهار القوة، والرد، والأهم من ذلك التحرر من بعض آثار الهزيمة في حرب الخليج، ومن أهم نتائجها هو غياب السلطة المركزية عن شمال العراق، وربما وجد أن هناك وظيفة محدودة يمكن أن تؤدي وتكون مقبولة في النطاقين الإقليمي والدولي عندما يقع التحرك عسكرياً ضمن التراب الوطني ولمواجهة نفوذ إيراني متزايد في كردستان. غير أن ذلك لن يغير كثيراً من الاختلال القائم حيث يوجد حكم محاصر ومعزول وعراق مروّض وضعيف.. في حين أن ما تحتاجه البلاد هو عراق قوي موحد.. وحكومة قادرة على ضمان وحدة البلاد وتحقيق النمو.. بمعنى هل المطلوب: عراق قوي وحكومة قوية.. أم عراق مخنث وحكومة قابضة بأدوات المؤسسة الأمنية ولكنها حكومة ضعيفة في الوقت ذاته، إن المطلوب بلا أدنى شك هو عراق قوي ينتج حكماً متوازناً لا يقيم قوته على العنف وإلغاء الحريات وعقوبة الإعدام.. فأين هذا من ذاك.. الاختلال سيظل قائماً بعد ست سنوات من اندلاع أزمة الخليج برغم التبدل الجزئي والمحدود في بعض المواضع.

*** وماذا كان بإمكان صدام حسين أن يفعل؟**

*** لبضعة أيام كان هناك مناخ عاطفي بعودة اللحمة بين الكل والجزء حتى لدى كثير ممن يختلفون مع الحكم لكن هذا المناخ العاطفي لم يستثمر لإعادة بناء الثقة في العراق، بل على العكس حدثت أمور تدل على عدم وجود استعداد لتحسين الأوضاع ومن أمثلة ذلك أن القيادة القطرية لحزب البعث أضافت إلى عضويتها شخصاً سبق له أن طرد من هذه القيادة إرضاء لمشاعر الناس بعد انتهاء حرب الخليج كما أضيف إلى عضويتها أحد أبناء عمومة نائب الرئيس، وهو شخص كان قد فشل في تحمل مسؤولية محافظ بعضاً من الزمن، حدث ذلك في الوقت الذي كان يفترض أن تجدد القيادة العراقية نفسها لا أن تزيدها ترهلاً وركوداً، ولم تستطع هذه القيادة أن تحتوي شخصاً واحداً جديداً من أولئك الذين يشكلون الأغلبية ويشعرون بأنهم معزولون عن المشاركة في صنع القرار، وهناك مثال آخر فقد احتفلت هذه القيادة بمرور سنة على استفتاء الثلاث تسعات (96.99) الذي لم يكن ليقتنع أحداً، وذكّر الرئيس مواطنيه بأن حسين كامل شخص غير جيد وهي حقيقة كان العراقيون يعرفونها منذ عشر سنوات عندما كان حسين كامل يعين الوزراء ويطردهم ويقرر السياسات العليا للدولة.**

من هذا كله أعتقد أنه كان بالإمكان تحقيق شيء كبير في تحسين الأداء وتوسيع المشاركة في صنع القرار السياسي وصولاً إلى مصالحة وطنية حقيقية بلا دم ولا انتقام ولا اعتزاز بالإثم بدلاً من الإمعان في السياسات القديمة، المشكلة أن كل شيء حول هذه القيادة قد تغير إلا أساليبها في العمل وهذا أمر

يناقض النزعة العنصرية والتلقائية للبشر في المراجعة والبحث عن الأفضل بدلاً من العمل ضد الذات ، وما يجري هو إمعان في اختيار الانتحار السياسي عندما يرتضي السياسيون تقليص الفرص أمام أنفسهم ويكرسون العزلة ويرفضون تحسين أداؤهم .. لمصلحتهم أنفسهم .. قبل أن يكون لمصلحة سواهم ..

نعم كان هناك ارتياح شعبي بعودة انسيابية الاتصال بين كردستان وبقية أنحاء العراق لان هذا هو الوضع الطبيعي وما عداه وضع شاذ، غير أن ذلك كان في حاجة لشفافية عالية حتى يتسع عدد المستفيدين ليكونوا الشعب كله بدلاً من إعطاء الفرصة لخمسين تاجراً لكي ينقلوا البضائع المهربة من كردستان إلى بغداد ويسجلوا صفحة أخرى في سجل التجارة السوداء التي أكلت من لحوم العراقيين عرباً وأكراداً منذ ست سنوات ، إن ما يعيننا هو الحق العام الذي يضيع بين السياسات غير المكتثرة وأطماع تجار الحروب ولورداتها .

*** هل سنصل إلى يوم نمنع فيه إراقة الدم بين العربي والكردي ؟**

– أظن أن بلوغ هذا الهدف هو أسمى ما ينزع إليه العراقيون عرباً وأكراداً ، ويحق لنا أن نجعل من هذا الهدف قياساً لا نتنازل عن سقفه فقد أريق دم كثير في صراعات العبث ، غير أنني حتى أحرّم إراقة الدم بين الأخوين العربي والكردي لا بد أن أحرّم أولاً إراقة الدم بين الكندي والكردي من جهة العربي والعربي من جهة أخرى .

بماذا نصف عناصر المليشيات الكردية التي ذبحت بعضها البعض يوم كان بعض الأكراد يقطعون آذان الأسرى من أبناء جلدتهم الذين ينتمون إلى أحزاب أخرى ويقلعون عيونهم من محاربتها .. ؟ وبماذا ينبغي أن نصف الاعدامات بدون قضاء حقيقي في بغداد ، في دولة تمنح الأوسمة لوزير يقتل ابن أخيه بيديه حتى يتباهى بأنه موظف صالح دون أن يمر ذلك على محكمة أو قضاء ؟

نعم علينا أن نحرّم إراقة الدم بين الكندي والعربي لأنهما شريكان في المواطنة وفي الدين وفي الحياة، لكننا قبل ذلك مسؤولون عن تحريم الدم حين يراق بين الكندي والكردي أو بين العربي والعربي .

*** متى سينجح العرب و الأكراد في الإندماج ليشكلوا كتلة واحدة تواجه الأعداء المشتركين ..؟**

– إن الشراكة في الوطن لا تنفي أن الأكراد شعب آخر.. وثقافة أخرى.. وطموحات أخرى ، لكنهم أمة شقيقة ومجاورة للعرب وقد تداخل تاريخهم بتاريخ العرب دون أن تسمح لنا الشراكة في الوطن أن نتصرف مثل الأتراك فننفي خصائص الشعب الكندي ونسميهم (عرب الجبل) كما يسميهم الأتراك (أتراك الجبل) ، شركاء .. نعم ، غير أنهم ليسوا عرباً ، وهذا الوصف لا ينقص من الأكراد شيئاً ولا يزيدهم شيئاً لكننا في حاجة لتوصيف الأشياء ومنع الخلط وأنداك سنجد أن العرب كأمة مظلومة هم أقدر الناس على إنصاف الشعب الكندي الذي تقاسم معهم الكثير من عذابات الشراكة سواء كان مختصماً وإياهم أم متحالفاً معهم، وحرى بالعربي الذي قاوم تغييب هويته (تتريكاً) أو (تفرساً) أو (فرنساً) أن يكبح بعض التيارات التي استحلّت في وقت ما فكرة إذابة الهوية الكردية . إن ثمة شعبين ينزعان إلى الحرية هما العرب والأكراد ، والمفجع حقاً أن التواقين للحرية يذبحون بعضهم البعض أكثر مما يذبحون خصومهم ، وحتى يأتي يوم يدرك الاثنان أنهما ضحية لجلادين من نوع واحد فإن دماً كثيراً سيتدفق في صراعات العبث كتلك التي عرفتها كردستان منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة ، فما زلت أرى دماً محرماً آخر سيراق حتى يرتضي العرب و الأكراد نمطاً آخر من أنماط الجيرة.

*** ما مدى جدية واشنطن في العمل لإسقاط الحكم في العراق ..؟**

*** برغم أن موضوعة العراق تشكل القاسم المشترك في الولايات المتحدة بين الجمهوريين والديمقراطيين، وتجعل كل طرف – خاصة في موسم الانتخابات – يتبارى على إظهار العداء للرئيس صدام حسين ونعته بأقسى الأوصاف ، إلا أن ذلك لا يعني وجود قرار جاهز للتخلص منه أولاً أو وجود آلية للعمل على إسقاط حكمه ثانياً لا بل إنه لا يعني أيضاً وجود إمكانية من الناحية العملية على تنفيذ خطة من هذا النوع تنطوي على تحمل تكاليف باهظة جداً.. ففي دولة مؤسسات كالولايات المتحدة من السذاجة الافتراض بوجود رأي مركزي واحد يفرض نفسه على جميع أطراف صناعة القرار، وقد يحتاج مثل هذا الأمر إلى زعامة تملك إلى جانب الرئاسة أغلبية حاسمة في الكونغرس وطواقم عمل منسجمة في الخارجية والدفاع والمخابرات ومجلس الأمن القومي وهو أمر من المستحيل تخيل وجوده في الولايات المتحدة، فالرئيس كلنتون ووزير الخارجية ومستشار الأمن القومي متفقون على معاداة الحكم الحالي في بغداد ولكن ليس إلى درجة جعل العراق أولوية مطلقة في أجندة السياسة الخارجية وليس إلى حد إعطاء الإشارة للقيام بعملية عسكرية تساعد**

انقلاباً وشيك الحدوث في بغداد، ويمكن رسم الصورة الآتية للآراء السائدة في واشنطن .. التيار الأول وعلى رأسه وزير الخارجية وارن كريستوفر يؤمن بأن أفضل أسلوب للتعامل مع العراق هو في إدامة العقوبات ومنع تفكك عزلته السياسية والاقتصادية ومراقبة التسلح على أمل أن يؤدي ذلك كله إلى مزيد من التآكل في بنية الحكم ويوسع الهوة بينه وبين الشعب ويزيد نسبة العراقيين المعارضين له ويبقيه في حالة الحكم الضعيف والمعزول محلياً وإقليمياً بحيث لا يثير قلق جيرانه، وقد استقطب هذا التيار إلى جانبه مستشار الأمن القومي انتوني ليك، وبلغ الأمر بهذا التيار أن عطل سلسلة من السيناريوهات التي قدمتها (أطراف مختلفة) للدخول في مواجهة مباشرة لإسقاط الحكم في بغداد ومنع وصول تلك الأفكار إلى الرئيس نفسه عندما كان الأمر يحتاج إلى موافقة مباشرة منه للمصادقة على تلك الخطط التي تُصعد من المواجهة، أما التيار الثاني فهو تيار صغير وقل تأثيراً ويمثله مساعد وزير الخارجية روبرت بيلليترو ومعه موظفون في الخط الثالث والرابع ويدعو إلى تصعيد المواجهة مع صدام حسين ويرى أن سياسة الضغط والعزل ليست كافية لوحدها وان الحل لا بد أن يكون في تدخل أمريكي مباشر بمساعدة أطراف عراقية على إسقاط الحكم، وعلى العكس مما هو سائد أو مما يردده بعض مسؤولي إدارة الرئيس السابق جورج بوش، لا يعاني هذان التياران من الوهم القائل بأنه لا يوجد بديل يمكن أن يدير البلاد بعد هذا الحكم، لكن النقطة الحساسة دائماً هي أن الجميع يريدون عمليات غير مكلفة لا تخسر فيها الولايات المتحدة قطرة دم واحدة ولا تتعرض إلى ما يمسه هيبته كدولة أولى في العالم.

وفي هذه اللحظة من الصراع يُخيل إليّ أن الجميع في واشنطن على اختلاف تياراتهم وفي الحزبين المتنافسين هم في حاجة إلى وجود تحدٍ من النوع الذي يمثله الرئيس صدام حسين، انهم يبحثون هناك عن ما يسمى بالأدب السياسي الأمريكي (Badman The) ولو لم يكن هناك صدام حسين لذهبوا لاختراع صدام آخر في مكان ما يكون مركزاً لجذب العداء بعد أن اضمحلت مراكز جذب العداء الأخرى .

أما لماذا أصبح العراق فجأة القضية رقم واحد في أجندة السياسة الأمريكية .. فإنني ممن يميل إلى الاعتقاد بأن هذه الأولوية الجديدة مؤقتة بعد أن كان العراق يحتل المرتبة الرابعة أو الخامسة في تسلسل الأولويات بعد عملية السلام في الشرق الأوسط وإيقاف الحرب في البوسنة ومواجهة الاستقطاب الأوربي الصاعد واحتواء إيران، ويرتبط صعود العراق ليصبح أولوية أولى بعنصرين: الأول هو الانتخابات الأمريكية والثاني هدوء جبهات أخرى كانت تشغل الناخب الأمريكي مثل البوسنة والشيشان وركود عملية السلام قدر تعلق الأمر بالمسارين السوري واللبناني وحرص كلينتون على تحاشي الاحتكاك مع حكومة الليكود في إسرائيل خلال موسم الانتخابات الأمريكية .. بعد ذلك سيعود التيار الأول الذي يقود الدبلوماسية الأمريكية إلى ترتيب الأولويات ثانية في أجندة السياسة الخارجية إذا فاز كلينتون بفترة رئاسية ثانية .. ولو جاء الجمهوريون لكان الأمر مختلفاً.

*** ماذا تفعل المعارضة العراقية إذن .. ؟ وهل كانت تستطيع إسقاط الحكم خلال فترة قريبة .. ؟ ..**

*** ربما يكون من المناسب عدم الخوض كثيراً في التفاصيل وقد أجد أعداء كثيرة لهذه المعارضة المسكينة بما يفسر ضعفها وشتاتها واستلاب إرادتها وضعف خطابها السياسي وضعف قياداتها ، لا بل وغياب الشفافية الذي أدى إلى هلاك الطاقة على تحسس روح المجتمع العراقي الذي تتعامل معه من فوق وبحساسية لا تختلف عن تلك التي يظهرها المستشرقون عندما يتعاملون مع الشأن العراقي، المعارضة الحقيقية تعمل بدون عناوين داخل البلاد وهي موجودة في بنية الحكم، الجيش، الحزب، الدولة، أما المعارضة في الخارج فان أكثر ما تستطيع أن تفعله هو الحشد النفسي والإعلامي إلى حد التنفيس بمعنى أنها تستطيع أن تقول ما لا يستطيع قوله المواطن العراقي في الداخل، وهناك جزء آخر من المعارضة يرتبط بإرادات دول طامعة بالعراق ولديها حسابات معلقة معه وهؤلاء مستلبون ومدمنو معارضة وقد يستمرون كذلك سنين طويلة أخرى، العراق لن يجد الخلاص على أيدي هؤلاء لأنه بحاجة إلى حل وسط وقوى وسط تعمل على إحلال السلم الاجتماعي بدلاً عن كل مظاهر التفرقة والعنف والغبن والقسوة والفردية .. وحتى يكون هذا الحل ممكناً ومتاحاً لا بد أولاً من تأسيس الخطاب السياسي البديل الذي لم تبشر به معظم فصائل المعارضة حتى الآن، دعونا نقول بصراحة إننا بين هواجس حالمة مستميتين بالوصول إلى السلطة أو آخرين لا يرون العراق أكبر من قريتهم أو طائفهم أو عرقهم. ولا فتوتني الإشارة إلى أن سقوط المؤتمر الوطني العراقي الذي اعتقل أعضاؤه أو أعدموا وتحللت بنيته القيادية سيصب في مصلحة أطراف أخرى تنشط على ساحة العمل السياسي المعارض .. حتى ليبدو أن أوساطاً أمريكية لم تكن تمانع في التخلص من عبء المؤتمر حتى يمهد في المجال لصعود قوى أخرى .. وفي هذا ما يفسر الطريقة التي ترك فيها المعارضون البائسون لملاقاة حتفهم في مدينة (أربيل).**

لقد تخلص الأمريكان من (شيء ما) لم يعودوا في حاجة إليه، بعد ن تعذر عليهم التخلي عنه بأنفسهم ..

أما الأكراد – بغض النظر عن من خسر أو ربح – فكان من الطبيعي أن يكونوا أكبر الخاسرين وأن يتخلى عنهم أولئك الذين كانوا بعضاً من الوقت أو صياع عليهم .. لقد تكلم المسؤولون الأمريكيان – من مستوى وزير خارجية إلى مساعديه ورؤساء الدوائر الأساسية في الخارجية – إلى الزعماء الأكراد بأكثر مما تكلموا مع رؤساء دول أخرى ، و أعطوهم اهتماماً يندر أن يعطوه لآخرين ، لا بل انهم تحدثوا مع الأكراد واجتمعوا إليهم أكثر مما فعلوا مع منظمة التحرير الفلسطينية طوال إحدى عشرة سنة من مكوثها في تونس .. ويبدو أن زعماء الحركات الكردية لم يدركوا معنى شعور دولة كبرى مثل الولايات المتحدة باليأس من حلفائها الصغار .. لقد حدث مراراً في تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية أن تخلت واشنطن عن أقرب حلفائها وأصدقائها في لحظة الشعور بعدم الجدوى من استمرار العلاقة معهم أو لوجود سبب في إيقاع الأذى بهؤلاء الحلفاء عندما يمدون جسوراً مع دول أخرى ليست في حالة وفاق مع الولايات المتحدة، كما هو إيران .. وهذا هو ما حصل تحديداً مع فصيل كردي واحد كما يبدو في العلن ومع كل الفصائل الكردية كما هو في حقيقة الأمر.

وقد يكون القادة الأكراد على اختلاف أحزابهم توهموا في لحظة ما انهم أصبحوا موضوعاً في السياسة الدولية والإقليمية، الأكراد حقيقة ليسوا موضوعاً للصراع، بل انهم ساحة للعمل وميدان للصراع .. ساحة تلتقي فيها تناقضات المصالح، فهم موجودون في مجال حيوي تعمل فيه جميع القوى الإقليمية وبعض القوى الدولية الرئيسية، وعندما ينزفون ففي كثير من الحالات يفعلون ذلك نيابةً عن الآخرين، ولعل مسعود البارازاني استنتج أن الأكراد نزفوا أكثر من اللازم .. وأستخدموا أكثر من اللازم .. وتهمشوا أكثر مما يحتملون .. فالتقط الخيار الذي كان من قبل محرماً عليه دون سواه وتحالف مع الرئيس صدام في لحظة التقاء أهدافها ..

*** هل تستطيع الأحزاب الكردية التبشير بالديمقراطية من خلال شعارها: الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكرديستان؟**

*** هذا شعار يأخذ الحق بقصد آخر ، فالخلاف الحقيقي بين وفد الجبهة الكردستانية والحكومة المركزية في بغداد (1991) لم يكن حول الديمقراطية ، بل كان مركزاً حول مقدار الحقوق الكردية على الأرض ، أي أنه كان حول الخارطة الجغرافية لمنطقة الحكم الذاتي وأسلوب تداول إيرادات النفط ، ولم يكن شعار الديمقراطية للعراق يوماً ما إلا جزءاً من الضغوط التي تمارسها بعض الأحزاب الكردية على الحكم ، مع أن العراق أحوج من أي بلد آخر للديمقراطية ، لكن تعالوا إليّ بمثل يبرهن أن السياسيين الأكراد كانوا دعاءً حقيقيين للديمقراطية .. ثم انهم لم يؤسسوا تجربة ديمقراطية يمكن أن تكون مثلاً لسواها كانت هذه التجربة في الحياة الداخلية لأحزابهم أم في المناطق التي خضعت لنفوذهم ، كان جهاز الأمن السري أقوى أذرع هذه الأحزاب ، وكانت عوامل السيطرة القبلية والعشائرية هي الأقوى على سواها من العوامل، ولو أخذنا مسودة اتفاق 1991 بصورة تجريدية ، بمعنى تجريده من الظروف السياسية الدولية والضغط الأمريكي لمنع إنجازه ، فإن الاتفاق كان سيوقع لو حُلَّت مشكلة (كركوك) و (سنجار) و (كلار) والمناطق الأخرى موضع الخلاف على تحديد المناطق، وكل ما تناول موضوع الدستور للبلاد في ذلك المشروع لم يتجاوز في روعه مسألة تثبيت الحقوق القومية للأكراد كصيغة ثابتة ومستقرة بصيغة أوضح وأرسخ من الصيغ الواردة في الدساتير المؤقتة التي يعمل بها العراق منذ سنة 1958 وحتى اليوم .**

*** هل كانت هناك دوافع مصلحة لدى بعض الأطراف تقف خلف التحالفات سريعة التبدل في كردستان ..؟ وهل هناك دوافع من هذا النوع ساعدت على الإتيان بين الحكومة والحزب الديمقراطي الكردستاني؟**

– إذا اعتقدنا أن ما يحرك المواقف هي دوافع عقائدية أو قومية على الدوام فإننا سنقع في وهم كبير ، فكثير من الخيارات السياسية تنتجها دوافع انتفاع مادي في جانب كما تنتجها دوافع الكراهية نحو الخصوم السياسيين في ساحة العمل الكردي نفسه ، وحتى تكون الصورة مقربةً فإنني أتحدث عن طابور من المنتفعين الذين أعتاشوا على امتداد الخط الممتد من (زاخو) إلى (دهوك) ثم إلى (فايدة) وصولاً إلى مدينة (الموصل) ، فمنذ سنة 1992 بدأ يتشكل خط الانتفاع على امتداد هذا المسار ، المتنفذون يجوبون ضريبة كفيّة عن كل شاحنة تمر في الخطين الصاعد والنازل من هذا المسار سواء كانت المدفوعات نقدية أو بضائعية عينية ، والمثير حقاً أن المنتفعين على امتداد هذا المحور كانوا يخشون من نجاح الحكومة العراقية في إنشاء خط مرور بديل خارج المنطقة الخاضعة للإدارة الكردية ليصل بين الحدود التركية شمالاً ومدينة (الموصل) جنوباً ويمر في نقطة (فيشخابور) الواقعة على المثلث العراقي – السوري – التركي ثم يمتد بمحاذاة نهر دجلة إلى منطقة (سُميل) فمدينة (الموصل) وأنداك لن تكون هناك حاجة لاستخدام نقطة (إبراهيم الخليل) على الحدود العراقية التركية حيث توجد سيطرة الأحزاب الكردية المتنفذة ، وظل الجدل مستمراً لثلاث سنوات على الأقل للاختيار بين

المسارين ، واعتقد أن بعض السياسيين الأكراد لم يستبعدوا احتمال إنشاء الخط البديل في حالة إظهار الحكومة السورية قدراً من المرونة في عدم الممانعة من تداخل هذا الخط مع جزء من التراب السوري ، لا بل إن هذه المخاوف كانت أحد مصادر تشكيل قرار الحزب الديمقراطي الكردستاني إجراء حوار سياسي مع الحكومة المركزية في بغداد وهو الأمر الذي مهد لعقد الصفقة السياسية والعسكرية التي جرت بموجبها معركة (أربيل) في الثلاثين من آب 1996 ، إنزُّ أن إنشاء مسار بديل كان سيعني خسارة ربع مليون دولار يومياً هي حاصل تجميع ضريبة المرور عبر نقطة (إبراهيم الخليل) ولو حصل ذلك فإن مصالحي طابور من المنتفعين كانت ستعرض للهلاك ، إن ما أحدثكم عنه اليوم هو خلاصة عمل معقد وبعيد المدى أدارته شخصيات كانت متنفذة في بغداد في السنوات الخمس الماضية ، وحتى تكون الصورة أقرب إلى الأذهان فان محطة التفريغ الكبرى التي أقيمت في منطقتي (فايدة) حيث كان يوجد خط التماس بين مليشيات الأحزاب الكردية والقوات النظامية للحكومة المركزية قد أنشئت بإشراف مباشر من حسين كامل أيام كان صاحب النفوذ الأكبر في العمليات المالية والتجارية – قبل مغادرته بغداد في آب (أغسطس) 1995 – بعد أن سبق ذلك كله جهد أمني وإستخباري وتجاري معقد اشترك فيه ممثلون عن صهر الرئيس من جهة والفعاليات الاقتصادية والإستخباراتية التركية وبعض الأطراف الكردية من جهة أخرى ، وحين أعطي مثل هذه التفاصيل فان ما يعينني هو الاستنتاج بأن دوافع تكوين القرار السياسي الكردي لم تكن عقائدية أو من ذلك النمط المستجيب للنزعة القومية ، بل كانت دوافع تتعلق بالإيرادات والمصالح التي تشكلت على امتداد مسار التجارة غير النظامية بين العراق وتركيا في السنوات الخمس التي أعقبت حرب الخليج .

على الجانب الآخر ، كانت هناك جباية عند مركز حدودي آخر مع إيران .. ولو انتهى الأمر عند ذلك الحد لبدا الأمر مقبولاً لكن صورة زعيم كردي عريق مثل السيد جلال الطالباني كانت شاحبة ومتراجعة في الوثائق التي خلفها وراءه في (أربيل) عن العلاقات الخاصة التي جمعتها مع الإيرانيين ، ففي هذه الوثائق ، نرى سياسياً متراجعاً يطلب رضا الأجهزة الإستخباراتية الإيرانية ، الى حد قبوله العمل نيابة عنها في تحجيم كفاح رفاقه الأكراد الإيرانيين من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني ، سواء بإعتقالهم أو تسليم بعضهم الى السلطات الإيرانية ، فهل كان لكفاح الأكراد العراقيين من أجل بناء كيانهم الذاتي مصلحة في اعتقال كاتب إيراني هارب من بلاده وتسليمه الى السلطات الإيرانية ليوافق الموت المحتم .. ؟ هذا ما تقوله الوثائق .. إن كل ما يشغل الإيرانيين هو أن تكون لهم محطة لجمع المعلومات في شمال العراق وان يكون لهم وكلاء منتشرون فيه وان يسيطروا على نشاطات معارضيه من الأكراد وسواهم .. فكيف يحق للمكافحين من أجل الحرية في كردستان العراقية أن ينكروا حق الأكراد الإيرانيين في الكفاح من أجل حقوقهم في كردستان الإيرانية .. هذا الموقف حدث من قبل مراراً ولم يكن هناك رابحون ، كان الجميع خاسرين ، لأنهم كانوا يعملون ضد أنفسهم وضد شعاراتهم .. وضد صهديقتهم الكردية .. وإذا كان من حق الأكراد العراقيين أن يتحفظوا على وجود إدارات حكومية عراقية لم يشتركوا في اختيارها .. فإن ذلك لا يبرر قبولهم بوجود تركي أو إيراني دخيل على أرض كردستان العراقية .. لأن هذين الطرفين لا يعترفان أصلاً بمفهوم القومية الكردية وأحققتها في الحفاظ على الهوية والحقوق الثقافية ..

حتى ليبدو أن للمصالح (شرعية) تغلب على شرعية الخطاب السياسي إلى حد يقبل فيه زعماء تاريخيون بتأجير قدراتهم لصالح الأعداء التقليديين للقضية الكردية.. الإيرانيون يستأجرون طرفاً كردياً عراقياً لإعتقال أكراد إيرانيين ومطاردتهم وجمع المعلومات عن منظمة (مجاهدي خلق) وفتح الأبواب أمام الاستخبارات الإيرانية .. والأترك يستأجرون أطرافاً كردية عراقية أخرى لجمع المعلومات عن حزب العمال التركي وغلقت معسكراته.. والحكومة في بغداد تستأجر أكراداً يفتحون الطريق إلى مخابىء المعارضين العراقيين ومقراتهم .. ويوم لا يتقدم أحدٌ ليستأجر أحداً .. ستري رصاصاً كثيراً يُطلق عشوائياً في شتى الاتجاهات بحثاً عن دور لا يتصل بتثبيت حقوق شعب جريح ومستلب ما زال ينزف منذ قرنين على الأقل حتى يحيا الآخرون ..

إن ثمة حاجة للخروج من مأزق سياسي معقد .. انتج هذا الخلط ، وهذا العمل الطوعي ضد الذات وقبول الاستلاب لصالح آخرين لم يتوقفوا منذ قرنين عن ذبح الأكراد في بلادهم .. ولا بد أولاً من الإمتناع عن التواطؤ مع إيران لأن العراقيين من العرب والأكراد لن يرتضوا بصفقة تعقد في طهران لتحديد مصير بلادهم بما يستجيب لإرادة دولة تنتظر منذ زمن بعيد اللحظة المناسبة لتصفية حساباتها مع العراق كوطنٍ وشعب .. فلماذا نفتح لها أبواب كردستان لتلتقط في أرجائها هذه اللحظة ؟

* هل ترى أن تقسيم العراق من الناحية الفعلية هو أمر محتمل .. ومن الذي يشجع على التقسيم ومن الذي يقاومه ؟

* لن يكون من قبيل الزخرفة اللغوية القول بأن بقاء العراق موحداً أو تشرذمه هو إرادة وطنية ، إنزُّ حتى عندما أجرد تفكيرني من العواطف لأتعامل مع

المتاح من المعلومات والحقائق سأستنتج في النهاية أن وحدة العراق أو تقسيمه هي حصيلة إرادة قواه السياسية ، ومن هنا فإن مقاومة أخطاء الحكم التي استجلبت العزلة والضعف لا تؤجل بأي حال مقاومة سلوك بعض السياسيين الذين يتصرفون كجزء من الماكينة السياسية لدول أخرى لم تتخل عن أهدافها التاريخية في أضعاف العراق حتى لو تم ذلك عبر تقسيمه وإعادة جدولته على الأرض ، ليس عملاً وطنياً أن نسمح لدعاة إضعاف العراق باقتناص فرصهم في المراحل القلقة من تاريخ البلاد ، واعتقد جازماً أن الوعي السياسي الذي يتمتع به العراقيون نخبةً وعموماً سيجعلهم قادرين على التفريق بين الكلام الذي يُقال في العلن والسياسات الحقيقية التي تُصنع في الخفاء ، فكثير من الدول لا بل جميع الدول التي تظهر اهتماماً بالمسألة العراقية تردد علانية بأنها مع وحدة العراق الدستورية والترايبية، غير أن بعض هذه الدول يعمل حقيقةً للوصول إلى تقسيم العراق جزئياً (باقتطاع أراضٍ عراقية أو تعويم السيادة العراقية عنها) أو كلياً (بالسعي إلى تقسيم التراب العراقي إلى ثلاثة أجزاء على الأقل على أساس عرقي أو مذهبي).

وفي مقدمة الأطراف التي تروج للتقسيم الشامل بعض الأوساط البريطانية التي تعمل منذ خمس عشرة سنة على الأقل للعثور على عراقيين يتبنون هذا المنهج، وأذكر جيداً أن سياسيين عراقيين جاءوني سنة 1982 بعد النكسة التي مني بها الجيش العراقي في (المحمرة) وطرحوا ما أسموه مشروعاً للإنقاذ يتم تقسيم بموجبه العراق إلى ولايات جغرافية منفصلة على أساس عرقي ومذهبي وقدموا خريطة مرسومة شملت بغداد نفسها حيث كان يفترض أن تقسم إلى جزئين، والمثير أن ذلك الخط لم يكن مستقيماً أو محدباً أو مائلاً ولكنه كان أشبه ما يكون بحركة الأفاعي المكوكة حتى لا تكاد أن ترى الفواصل بين النصفين الوهميين في العاصمة، جرى ذلك في لندن حيث لم يتردد حاملو المشروع عن القول بأنهم يستطيعون الحصول على ضمانات دولية لإنجاح المشروع، وعندما سألتهم من هي الجهة الدولية الضامنة أجابوا بلا تردد إنها بريطانيا .

إنها الجهة الدولية نفسها التي وضعت التقسيم القلق للحدود بين دول المنطقة بما فيها العراق وأبقت سلسلة من المشاكل الحدودية العالقة وغير المحسومة بين جميع دول الخليج وشبه الجزيرة العربية، وهي الجهة نفسها التي لعبت دور العرّاب في وضع الرسم الجديد للحدود بين العراق والكويت بعد انتهاء حرب الخليج.

ومن المؤسف أيضاً أن بعض الأوساط الكويتية دعت بعد انتهاء الحرب إلى إقامة كيان سياسي عازل بين الحدود الكويتية و (بغداد) يكون منفصلاً عن كيان سياسي آخر موجود في العاصمة بدعوى غياب الاطمئنان إلى عدم تكرار عملية أخرى تقوم بها بغداد باجتياح الكويت. أما إيران وتركيا فإنهما من الناحية الفعلية تستفيدان من تعويم السيادة العراقية على أجزاء من التراب الوطني في الجنوب الشرقي والشمال .. وبذلك نجد أن من الصعب أن تصدق كل ما يُقال حول وجود (ضمانة دولية لوحدة العراق) .. فما هو (مضمون) اليوم ليس مضموناً في الغد، إلا إذا أدرك العراقيون، بتياراتهم السياسية المختلفة أنهم وحدهم القادرون على منع التقسيم إذا أوصدوا الأبواب التي يتسلل منها المنتفعون من مثل هذا العمل، والملفت أن الذين اشتغلوا على فكرة إضعاف العراق عبر تقسيمه يعانون هم أنفسهم من أخطار الانقسام .. بل وأخطار التلاشي أيضاً، ومن مصلحتهم عدم ترويح سابقة (التقسيم) لأنها ستبرر أعمالاً كثيرة ضدهم في مراحل مقبلة من تاريخ المنطقة .. حيث لا يعرف أحد أي نوع من المفاجآت ستشهد ..

*** إلى متى سيدوم التحالف الجديد بين الحكومة المركزية والحزب الديمقراطي الكردستاني ؟**

*** ليس للإجابة عن هذا السؤال غير الوقوف عند شخصية السيد مسعود البارزاني، كأخر شخصية تاريخية كبيرة من عائلة البارزاني، فقد رحل جميع أفراد عائلته إما موتى في المنافي أو قتلى على يد سلطات الحكومة المركزية. قُتل أخوه لقمان في الستينات، ومات أخوه إدريس في الثمانينات وأعدم أخوه عبيدالله يوم كان وزيراً في بغداد.. وقد التاع مسعود بما فيه الكفاية من الصراع مع الحكومة المركزية غير أنه ظل يردد دائماً بأنه مستعد للاتفاق مع الذين حاربوه وحاربهم إذا وجد مصلحة للأكراد في ذلك .. إنها ليست المرة الأولى التي يقتنع فيها بجدوى التحالف مع الحكومة المركزية .. فيوم جاء إلى بغداد لإجراء حوار باسم الجبهة الكردستانية بُعيد حرب الخليج كان من جانبه أكثر استعداداً من السيد جلال الطالباني لعقد اتفاقية ولم تنقطع صلاته مع بغداد طوال السنوات الخمس الماضية، ولو كان الأمر يتعلق به شخصياً لعقد التحالف مع صدام منذ زمن بعيد، غير أنه يخضع لمستويين من الضغوط .. الأول من أنصاره والثاني من أطراف دولية، وربما أقتنع بعض الأطراف في تلك اللحظة أن وجود محاور كردي رئيس واحد أفضل من وجود قوتين كرديتين ، أو أنه استنتج أن يده ستكون طليقة لو فعل ذلك، أي أنه أنهى لبعض الوقت وجود قطبين في كردستان وأبقى على قطب واحد .. وهو وضع ربما كان الرئيس صدام يفضل في البداية.. كما يفضل الأتراك .. وسيتعاطى معه الإيرانيون .. على افتراض أن وجود قوة مهيمنة واحدة في كردستان سيجعل الحوار معها ممكناً .. والتحاليف معها ممكناً .. والاستفراد بها ممكناً أيضاً .. غير أن كثرة المنتفعين من هذا الحال سيجعله حالاً مؤقتاً**

ومن هنا فإن الرئيس صدام والسيد مسعود سيحاولان كل من جانبه إحصاء المكاسب مقدماً .. و افتراضاً إذا ما بدأ التطبيق فستحصل التقاطعات .. ويحصل تداخل مراكز النفوذ .. وليس من مصلحة السيد مسعود البارزاني التحالف مع حكم لم ينشئ نموذج الديمقراطية في عموم العراق .. أي أن من مصلحته الاندماج بحكومة ديمقراطية .. أكثر من الاندماج بحكومة تمنحه حرية الاختيار وتمنع هذه الحرية عن بقية العراقيين، في هذه المسألة ستقع معاناة كبيرة في المستقبل .. أقول هذا إذا كانت الديمقراطية هدفاً حقيقياً لدى الأحزاب الكردية ..

.. إن هناك حاجة حقيقية لإيقاف هذا التناشر .. بين الاعتراف بحقوق المشاركة السياسية للكرد على أساس الأحقية العهرقية وبين رفض إعطاء بقية العراقيين الحد الأدنى من هذه الحقوق .. إنها الإستثناءات التي تغرق الحياة السياسية بالمفارقات وقد حان وقت تصحيحها. وإذا أردتم جواباً مباشراً عن السؤال فإنني لست ممن يقتنع بإمكانية عقد تحالفات طويلة مع الفصائل الكردية، أو بثبات التحالف بين الفصائل الكردية نفسها طالما بقيت هذه الفصائل مستلبة لإرادات الآخرين ونفوذهم ..

*** ما سر العلاقة مع تركيا ؟ .. وما صلة تركيا بأوضاع العراق في هذه المرحلة ؟ ..**

*** ليس ثمة بلد مثل تركيا يشغل العراق، ويتأثر بأحداثه حتى الداخلية منها، كانت لدى بغداد في يوم من الأيام قدرة على تأسيس علاقات مع أقطاب الأحزاب الكبرى، حدث مرة أن سليمان ديميريل سقط من واجهة العمل السياسي بعد انقلاب الجيش في السبعينات، ذهب إليه دبلوماسيون عراقيون وذكروه أنه محسوب على العراق وأن أصدقاءه في بغداد لن يتخلوا عنه، في تلك السنوات العصبية من تاريخه وجد العراقيين يمدون إليه يد العون، أما بولند اجويد فظل مرتبطاً بعلاقات صداقة في بغداد، على مستوى الحزب، وعلى مستوى الحكومة، وحين سقط من رئاسة الوزارة تحت حراب الانقلاب العسكري تلقفه العراقيون بالرعاية، وكانت هناك علاقات وطيدة مع اردال اينونو أيام كان في مقدمة صفوف المعارضة نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات، أما نجم الدين اربكان فبدأ الحوار معه سنة 1979 عندما سطع دوره كزعيم إسلامي تفرخ عن حزب آخر وكان يعمل كجزء من الحركة العالمية للإخوان المسلمين ولكن الاتصالات به كان تنقطع كلما اكتشفت بغداد إنه يؤسس علاقات أخرى مع إيران وبعض الدول العربية في الخليج ..**

وخيل للمسؤولين العراقيين أن توركت أوزال هو صديق محتمل عندما لعب دوراً أساسياً في الصعود بالميزان التجاري العراقي التركي إلى ثلاثة بلايين دولار خلال الثمانينات .. غير أن فوزه بالرئاسة خلال أزمة الخليج جاء كالصاعقة في بغداد بعد أن اتخذ موقفاً متشدداً ضد قرار اجتياح الكويت وكتب الرئيس صدام على خبر فوزه عندما قدمه إليه سكرتيره : (الآن اكتمل الطوق علينا) وظل يعتقد أن (الطوق) لن ينكسر إلا من حلقة التركية. وليس من أي منفذ آخر .. وعندما عقد التحالف مع البارزانيين لاستعادة كردستان كان الهدف الكبير هو المنفذ التركي وكسر تلك الحلقة الحساسة من (الطوق). وعندما أرادت الحكومة العراقية فتح قنوات التعامل مع تركيا فإن أول تركي استجاب لذلك كان (أحمد أوزال) ابن الرئيس التركي السابق (توركت أوزال) الذي لم يكتفه بالبحث عن صفقات تجارية بل نقل في وقت مبكر من سنة 1992 رسالة شفوية من أبيه إلى الرئيس صدام حسين – عبر المندوب العراقي الذي زاره في أنقرة – يقول فيها إنه لا يستحق وصف (الشيطان) الذي أطلقه عليه الرئيس العراقي عشية حرب الخليج ، ثم دعا المندوب العراقي إلى توقيع أول صفقة اجارية بعد انتهاء حرب الخليج .. ويجسد هذه المثل أن التجارة مع تركيا كانت تفتح الأبواب التي تغلقها السياسة ..

*** أين ستكون الضربة الآتية وعلى رأس من ستقع ؟ ..**

*** لا ينبغي أن ننسى إيران .. فمن خلف كل سحب الدخان يمكن أن تأتي الضربة المؤجلة منذ زمن بعيد لتصيب إيران هذه الأخرى.**

وأظن أن هذا الاحتمال كان يشغل الإيرانيين أنفسهم عندما ابتعدوا فجأة وعلى الفور عن الاحتكاك عسكرياً ساعة بدأت معركة أربيل إذ كان أفضل ما تنتظره الولايات المتحدة هو أن يقع تصادم عسكري عراقي إيراني في كردستان وتُستدرج إيران إلى مستنقع دم جديد، لقد كان تزايد النفوذ الإيراني في كردستان العراقية أحد الأسباب المباشرة للمعركة الجديدة. غير أن الإيرانيين انسحبوا بأسرع ما يستطيعون، ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال زوال الأسباب الأخرى التي يمكن أن تغطي الضربة الآتية من بين سلسلة من الوقائع تشمل العراق طبعاً وإيران أيضاً.. وسيتوقف الأمر على من الذي سيخطأ في الحساب قبل غيره .. أو أكثر من غيره.